

الأز مة الاقتصادية في الصين وأثرها على الاقتصادات الخليجية والعالمية



إحارة الحراسات والإحصاء نوفم<u>ر</u> 2015

الرؤية الريادة في الأداء لبناء اقتصاد تنافسي ومستدام الرسالة

تنظيم النشاط الاقتصادي ومتابعته ودعمه وترويجه، لتعزيز التنافسية والإبداع في التنمية الاقتصادية الشاملة والستدامة بالتعاون مع شركائنا في شفافية واحترام متبادل، بالاعتماد على كوادر وطنية مؤهلة، ونظم وتقنيات ذات كفاءة عالية.

إعــداد :

الخبير الإقتصادي

د. طالب حسن الحيالي

وفريق عمل الدراسات الإقتصادية

هيفاء شلنك - مدير قسم الدراسات الإقتصادية

عذاري الشحي - باحث إقتصادي

عائشة العيان - باحث إقتصادي

خوله المطوع - باحث إقتصادي

تصميم: أسماء الكاس

تعرضت البورصة الصينية قبل ثلاثة أسابيع إلى خسارة كبيرة ، قدرها المختصون خلال (27) يوما بحوالي (3.2) تريليون دولار، وبالمقارنات البسيطة تمثل هذه الخسارة حوالي (10) أضعاف ديون اليونان البالغة (325) مليار دولار، وتعادل قيمة إنتاج الملكة المتحدة عام 2014.

يعود السبب الرئيسي للأزمة الصينية أو ما يشار إليها أحيانا ،بالفقاعة الصينية، إلى إقدام المستثمرين أو المدخرين الصينيين على شراء السندات والأسهم بشكل غير اعتيادي، حينما وعدهم الرئيس الصيني ومعهم الشعب الصيني بأن تصبح الصين قوة عظمى ويزداد ناتجها المحلي الإجمالي ودخل الفرد خلال وقت قريب لتصبح من بين الأعلى في العالم، حيث سمح للمستثمرين الأفراد - وكثير منهم من الواقدين الجدد على السوق المالي- بالانخراط في التداول بالهامش (الشراء على المكشوف باستخدام أموال مقترضة)، مما أتاح دخول قرابة (90) مليون صيني إليها، وهذا الرقم الكبير يساوي من حيث العدد سكان مصر تقريبا، وكان ثلثا هؤلاء ممن ليس لديهم خبرة ودراية كافية في الأسواق المالية وبأسعار الأسهم والسندات فارتفعت والسندات، ودخول هذا العدد أوجد طلبا إضافيا على الأسهم والسندات فارتفعت أسعارها بشكل غير اعتيادي ساعدهم وشجعهم في ذلك الحكومة الصينية ووسائل الاعتماعي الختلفة.

إن ارتفاع حجم الأرباح التي حققها المستثمرون في سوق الأوراق المالية ساعد على حذب المزيد من الاستثمارات إليها، الأمر الذي أدى إلى انخفاض معدل نمو الاقتصاد الصيني عموما والإنتاج الصناعي خصوصا، وبالتالي انخفاض الأرباح، ومن أجل تصحيح الموقف أصدرت الحكومة الصينية قرارا منعت بموجبه كل رئيس مجلس إدارة يملك (5%) من أسهم الشركة أو أكثر من بيعها لمدة ستة أشهر، وهذا القرار جمد كمية كبيرة من الأسهم، ومنعت في ذات الوقت إصدار أسهم جديدة، ولهذه الأسباب وغيرها انخفضت أسعار الأسهم، ونتيجة لزيادة عرضها وتوجس المستثمرين وتوجههم نحو بيع أسهمهم ، حصلت حالة هلع وتناقس على عمليات البيع ادت إلى انخفاض كبير في أسعارها وبالتالي أدت إلى انهيار الأسواق

المالية الصينية، حيث تكبد على إثرها الاقتصاد الصيني خسارة قدرت بحوالي (3.2) ترليون دولار.

وعلى المستويين الإقليمي والعالمي، يعلم المتتبع للأحداث أن العالم صغير وأن أغلب المستثمرين سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي والدولي لديهم استثمارات في مختلف دول العالم وبالذات في الصين، فعندما أقدم الصينيون على بيع أسهمهم نتيجة لانخفاض أسعارها أقدم الآخرون على البيع خوفا من تكرار ما حصل في الأزمة المالية العالمية عام 2008، مما أدى إلى انهيار أسعار الأسهم والبورصات في دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وشرق وجنوب شرق آسيا وأوروبا والأمريكيتين.

تأثير أزمة الصين على اليابان

توقع صناع القرار اليابانيون التأثير السلبي لأزمة الصين على اقتصادها لينكمش بنسبة (%1.6)، كما أدر سلباً على الصادرات اليابانية بشكل كبير حيث تراجعت بالفعل في ربعها الأول بنسبة (%4.4). وتأثرت أيضا المخرجات الصناعية إلى جانب تزايد حدة تباطؤ قطاع العقارات إضافة الى أثرها السلبي على الاستثمارات المباشرة من الاقتصادات الآسيوية الأخرى واليابان، الأمر الذي دفع معه أرباح الشركات وفقتها إلى التراجع. وما زالت اليابان تؤمن بأن التباطؤ في الصادرات اليابانية والإنتاج الصناعي هو أمر مؤقت، خاصة أنها شهدت ارتفاعا لأعلى مستوياتها في خمسة أشهر خلال شهر يونيو بسبب تزايد الطلب على مبيعات السيارات والإلكترونيات. كما أثر تباطؤ الاقتصاد الصيني سلبا على صادرات كوريا الجنوبية وأدى إلى هبوطها بوتيرة متسارعة خلال الفترة السابقة مع تراخي الطلب الخارجي الذي يعتبر من أكبر شركائها التجاريين. واظهرت البيانات التي أصدرتها وزارة التجارة الكورية الجنوبية أن صادرات رابع أكبر اقتصاد في آسيا انخفضت في شهر أغسطس بنسبة (\$14.7) بواقع (\$39.3) مليار دولار مسجلة بذلك أكبر انخفاض منذ

اغسطس 2009 في حين هبطت الواردات ((18.3%) إلى (35.0) مليار دولار وهو أكبر هبوط منذ فبراير هذ العام، علماً بأن كوريا الجنوبية ترسل ربع إجمالي صادراتها إلى الصين مما يتسبب أيضا في المزيد من الخسائر.

تأثير أزمة الصين على أوروبا

هبطت أسواق الأسهم الآسيوية أواخر أغسطس لأدنى مستوياتها منذ ثلاث سنوات بسبب تراجع نمو الاقتصاد الصيني، وتكبدت أكبر خسارة يومية لها منذ الأزمة المالية العالمية في العام 2009، كما فتحت الأسواق الأوروبية على انخفاض حاد لتسجل مستويات هي الأضعف منذ سبعة أشهر، فيما واصلت أسعار النفط والسلع الأولية تراجعها إذ بلغت ارتدادات مردها خشية المستثمرين من تراجع نمو الاقتصاد الصيني - وهو محرك أساسي للاقتصاد العالمي - إلى البورصات الأوروبية، إلى هبط مؤشر داكس الألماني ب (3.15 %) ومؤشر كاك الفرنسي بنسبة (3.57%)، ومؤشر قايننشال تايمز البريطاني بنسبة (2.6%)، وخسر مؤشر يورو فرست لأسهم كبريات الشركات الأوروبية (2.8%) من قيمته.

تأثير أزمة الصين على دول مجلس التعاون الخليجي

تشير الوقائع إلى تكبد البورصة الخليجية خسائر كبيرة، حيث خسرت سوق السعودية ما يقارب (118) مليار دولار، ويعادل هذا الرقم نصف ميزانيتها المرصودة لهذا العام (2015)، تلتها الإمارات (36) مليار دولار، ومن ثم قطر (184) مليار دولار. هذا وقدرت خسائر أسواق الخليج مجتمعة بحوالي (184) مليار دولار (انظر الشكل أدناه) وهو ما يعادل (45%) من إجمالي الميزانيات العامة المرصودة لهذا العام من حكومات دول الخليج الست، ومما هو جدير بالذكر أن خسائر بورصات دول الخليج ستؤثر على أولويات الإنفاق الحكومي في هذه الدول.

الخسارة التي تكبدتها البورصة الخليجية



وحول تأثير الأزمة الصينية الحالية على دول مجلس التعاون الخليجي عموما، فإنه سيشمل عدة نواحي أهمها:

- تأثر بعض القطاعات نتيجة تراجع حجم استثمارات الأفراد الصينيين في المنطقة، بسبب اضطرار الكثير من هؤلاء المستثمرين إلى بيع استثماراتهم لسداد التزاماتهم في الصين بعد انهيار البورصة هناك.
- تراجع أعداد السياح الصينيين والآسيويين في المنطقة نتيجة الأزمة المالية وتخفيض قيمة اليوان الأمر الذي سينعكس على التكاليف وسيضغط على إيرادات الفنادق والقطاع السياحي.
- 3. ارتفاع مديونية العديد من الدول، حيث ستتحول الديون الخاصة إلى ديون عمومية بسبب انخفاض اسعار النفط، وسط زيادة ملحوظة للإنفاق الحكومي على مختلف القطاعات الخليجية، الأمر الذي سيحمل الدولة عبئاً كبيراً، وهو ما سينعكس سلباً أيضاً على الوضع الاجتماعي، بعد تراجع الاستثمارات في القطاعات الاجتماعية بحسب رأي بعض الخبراء.
- 4. يرى الخبراء أنه في حال اقتصار الأزمة الصينية على انخفاض سعر صرف اليوان، فإن تأثيره على اقتصاد الإمارات ودول الخليج والدول العربية سيكون إيجابياً لأنه سيقلل فاتورة واردات البضائع الاستهلاكية والإنتاجية الصينية من جهة، ويقلل من معدلات التضخم، ويبقى الجانب السلبي من خفض قيمة

سعر صرف اليوان، هو الخاوف من إغراق الأسواق الذكورة بالبضائع الصينية الرخيصة، مما يؤثر سلبا على قطاع الصناعات التحويلية الناشئة.

5. وتشير مصادر مطلعة أيضا، أن من بين الأسباب الأخرى التي أثرت على أسواق المنطقة، هو قرار مؤسسة فيتش الأميركية قبل فترة قصيرة عند مراجعة نظرتها المستقبلية للتصنيف الائتماني للمملكة العربية السعودية - أكبر مصدر للنفط عالميا - من إيجابية إلى سلبية، وتوقعت فيتش حدوث تدهور كبير في المركز المالي للسعودية موضحة أن تراجع أسعار النفط وزيادة الإنفاق الحكومي سيزيدان عجز الموازنة إلى ((14.4%) من الناتج المحلي الإجمالي في 2015. وأضافت المؤسسة أن تمويل العجز سيؤدي إلى تأكل جزء من الاحتياطي النقدي للمملكة الذي يعد الداعم الرئيسي لتصنيفها الائتماني.

أسعار النفط

في الجانب الآخر تأثر طلب الصينيين على المواد الأولية والبترول نتيجة انتقال الاستثمار من القطاع الصناعي إلى أسواق الأسهم والسندات وانخفاض نمو القطاع المذكور، وزاد هذا التأثير عند انهيار البورصات، الأمر الذي أدى إلى تزامن هبوط الأسهم مع تراجع أسعار العقود الآجلة لخام برنت بأكثر من دولارين للبرميل، مسجلة أدنى مستوى لها منذ ستة أعوام ونصف العام، وبلغ سعر برنت (300) مسجلة أدنى مستوى لها منذ ستة أعوام ونصف العام، وبلغ سعر برنت (390) دولارا، في حين هبط سعر الخام الأميركي بنسبة (30%) ليستقر عند (39) دولارا للبرميل. وخسر الخام الأميركي الخفيف أكثر من(17%) من قيمته منذ بداية شهر اغسطس، وخام برنت أكثر من (16%)، ومما هو جدير بالذكر ان سعر برميل النفط هبط من (150) دولارا عام 2008 و(107) دولارا في النصف الأول من عام 107 ، ثم أستمر بالانخفاض إلى أن وصل إلى ما ذكرناه اعلاه، ويعزى ذلك إلى تسجيل نشاط المصانع الصينية في الشهر الجاري أسرع هبوط له منذ ست سنوات ونصف السنة، وهو ما يعني تراجع طلب ثاني أكبر اقتصادات العاله.

سياسة اليوان والعلاقة مع أميركا

يعتقد البعض أنه إذا تدخلت الصين لدفع عملتها إلى الانخفاض أكثر مما هي عليه فإن الدعم السياسي الأميركي للتدابير التجارية المناهضة للصين سيزداد قوة بكل تأكيد، مما سيدفع أكبر اقتصادين في العالم إلى الاقتراب أكثر من حافة سياسة الحمائية التجارية، أي قد يؤدي التحول إلى خفض قيمة العملة الصينية إلى تأجيج المشاعر المناهضة للصين بين شركاء البلاد التجاريين الرئيسيين - خاصة الولايات المتحدة - حيث كان يلوح الكونغرس لسنوات باحتمال فرض عقوبات تجارية على صادرات الصين، الذي من شأنه أن يتعامل مع خفض قيمة العملة وكأنه دعم حكومي، وهو ما يسمح للشركات الأميركية بالسعي إلى فرض رسوم تعويضية أكبر على الواردات. وأخيرا، ستعمل سياسة خفض قيمة اليوان إلى تصعيد كبير في حرب العملات العالمية. وفي فترة تتسم بقدر غير مسبوق من التيسير النقدي أصبح خفض قيمة العملة بحثا عن التنافسية هو القاعدة بالنسبة لكبريات الدول المصدرة في العالم، وعلى رأسها الولايات المتحدة، ثم اليابان، والآن أوروبا.

درس الأزمة المالية الآسيوية

اقدمت بكين على خفض قيمة عملتها إبان الأزمة المالية الآسيوية في الفترة - 1997 وكان هذا القرار محوريا في وقف انتشار العدوى إقليميا في ذلك الوقت، وعليه، يتعين على الصين أن تظل على المسار نفسه اليوم. ويصبح هذا الأمر أكثر اهمية في مناخ غير منضبط من التيسير النقدي، وينبغي أن يستخدم الصينيون اليوان لمضاعفة الجهود الرامية إلى الإصلاح وإعادة التوازن، وليس ذريعة للتراجع أو التههة.

من جهة أخرى، إن انهيار الاقتصاد العالمي عام 2008 واستمرار تعثره وعدم تعافيه حتى أواخر عام 2013 وما أعقبه من انهيارات في أسعار النفط في منتصف عام 2014 ، وفي البورصات والأسواق المالية الصينية وانتشارها لتشمل بقية دول

المعمورة منتصف هذا العام ،2015، وفقدانها نسبة كبيرة من القيم الحقيقة لموجوداتها، تضع البلدان النامية - منها دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا - امام حقيقة مهمة، تتمثل في ضرورة السعي الحثيث نحو بناء اقتصاد وطني متين متنوع ومتوازن يعتمد على قدراته وإمكانياته الاقتصادية في استثمار موارده مع الانفتاح الاقتصادي الحذر، في وقت تتوالى فيه الأزمات وتتلون، مما سيساعدها ويجنبها الكثير من الأزمات ويقلل في ذات الوقت من حجم الخسائر التي تتعرض لها.

of monetary easing. The Chinese officials should also exploit Yuan to double the efforts aiming at reforms and restoring balance, rather than as a pretext for decline and going backward.

On the other side, the collapse of the global economy in 2008, and continuing to tumble until late 2013 (with all repercussions affecting oil prices in mid-2014, and the Chinese stock exchange markets) and impacts of this collapse lasted until 2015 on the other countries, which have lost a great deal of the value of their assets, all these factors must put the developing countries- including the Middle East and North Africa – before an important truth. That is, seeking to build up a sound, diversified and balanced national economy largely relying on their own economic capabilities and capitalizing on their own resources. This must come with cautious economic openness at times where crises take different shapes and colors. This solution would doubtlessly help these countries avoid many crises, and minimize losses that they may find themselves vulnerable to.

Yuan Polices and Relationship with the USA

It is believed that if China interfered to further devalue its currency, the US political support for the commercial measures against China would gain more momentum, leading the world's two largest economies to draw nearer to protectionism policies. Simply put, the devaluation of the Chinese currency may fuel the feelings among the key trade partners in the two countries- particularly in the USA- observing that the Congress has been threatening for years to impose commercial sanctions on China's exports. If such sanctions are imposed, they will be considered as a subsidy program allowing the American corporations to seek charging higher compensatory fees on imports. In brief, Yuan devaluation policies may even escalate the war between the world currencies. At a time mainly characterized by the need for monetary easing, the devaluation of currency has become the pursuit of the largest exporting countries, at the top of which is the USA, Japan and now the EU.

Lessons of the Asian Financial Crisis

Beijing resorted to devaluating its currency during the financial crisis in Asia in the period between 1997-1998, a decision which was vital to halt the spread of infection at that time. Hence, China should remain to follow this direction today, especially in unrestrained environment

the higher public spending would exacerbate the budget deficit up to 14.4% of the GDP in 2015. The Organization has added that financing such deficit would result in erosion of the cash collateral of the Kingdom- deemed to be a key supporter of the Kingdom's credit rating.

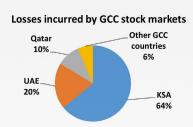
Oil Prices

On the other level, the demand by China for oil and raw materials has also deceased due to a shift in investments from the "receding" industrial sector to the markets of stock and securities. The demand for oil and raw materials further decreased due to the collapse of the stock exchanges, resulting in declining shares of stock combined with falling prices of long-terms contracts of Brent crude by over two Dollars for the barrel. As such, shares reached their lowest level in six and a half years. Brent amounted to \$43.60, while US crude fell by 3.3% to settle at \$39 a barrel. US light crude lost over 17% of its value since the beginning of August, while Brent lost over 16%. Note also that the price of oil barrel has fallen from \$150 in 2008 to \$107 in the first half of 2014. The fall in prices persisted until it reached the level stated above. This is mainly prompted by the operations of the Chinese factories having recorded the fastest decline in six and a half years, leading consequently to a less demand for oil by the world's second largest economy.

exercised more pressures on the revenues of hotels and tourism sector.

- 3. Higher indebtedness for several countries, resulting from the transfer of private loans to public debts due to lower oil prices, amid a remarkable increase in public spending on various sectors. This will place a huge burden on the governments, and adversely impact the social conditions, particularly after declining investments in the social sectors- according to some experts.
- 4. Experts suggest that if the Chinese crisis is limited to a lower Yuan exchange rate, then the impact on the economy of the UAE and other Gulf economies will be positive as it would, on one hand, reduce the bills of Chinese consumable and other types of products, and on the other hand, decrease inflation rates. The negative aspect of a lower-value Yuan is the fear from dampening the said markets with cheap Chinese products, whereby the emerging manufacturing industries would be badly harmed.
- 5. Informed sources indicate also that among the other reasons which affect the Gulf markets is the decision by Fitch Rating, USA, revising its rating of the credit classification of Saudi Arabia from positive to negative. Fitch Rating has also forecast a substantial deterioration of Saudi Arabia's financial position, making it clear that the recession of oil prices and

\$184 billion (Look the chart below), equivalent to 45% of the total budgets projected for the current year by the six governments of the GCC countries. It is worth noting that the losses of the Gulf region's stock markets will impact on spending priorities of these countries.



Respecting the impact of the current Chinese crisis on the GCC countries in general, such impact covers several aspects, the most important of which are as follows"

- 1. A decline in the size of investments due to the withdrawal by the Chinese individuals operating in the region, and having to sell their investments in order to meet their financial obligations in China after the collapse of the stock markets there.
- 2. Less numbers of Chinese and Asian tourists to the region because of the financial crisis and reducing the value of Yuan. This fact pushed up the costs and

35 billion, recording the lowest level since February this year. It is to be noted that a quarter of South Korea's exports is dispatched to China, which instigates even more losses to the South Korean economy.

Impact of the Chinese Crisis on Europe

Late August, Asian stock markets have fallen to their lowest levels in three years because of the slowdown of China's economy, and incurred the biggest daily loss since the global financial crisis of 2009. The European stock markets have opened with a sharp decline recording their weakest levels in 7 months, while the prices of oil and commodities have also dropped due to fears of investors from lower rates of China's economic growth- a key driver of the global economy. German DAX index dropped by 3.15%, French CAC index by 3.57, British Financial Times index by 2.6%, while Eurofirst index (index of the biggest European companies) has lost 2.8% of its value.

Impact of the Chinese Crisis on GCC Countries

Facts on the ground indicate huge losses for the Gulf stock markets. Saudi stock market lost around \$118 billion, equal to half of its prospective budget for 2015, followed by the UAE's stock market with a \$36 billion loss, and finally Qatar with \$18 billion loss. The collective losses of the Gulf stock markets have been estimated at

collapse of stock markets in the GCC countries, Egypt, the Middle East, North Africa, east and south-east of Asia, Europe and the two Americas.

Impact of the Chinese Crisis on Japan

Japanese decision-makers anticipated that the negative effect of the Chinese crisis would cause the economy of Japan to shrink by 1.6%. Hence, Japan's exports were down by 4.4%. The industrial outputs have also decreased, combined with an increasingly sharp recession in the real estate sector. The Chinese crisis had also an adverse effect on the immediate investments of other Asian economies. Profits of companies have dropped, weakening also confidence. Japan believes that the decline of its exports and industrial production is only temporary. This belief is upheld by a record five-month rise thanks to an increase in demand in June for Japanese cars and electronic products. The slowdown of the Chinese economy has further impacted South Korea's exports causing them to drop rapidly in recent time due to a slow external demand which forms the focus of its production. Statistics released by the Ministry of Commerce in South Korea showed that the exports of the fourth largest economy in Asia have decreased in August by 14.7% at the rate of \$39.3 billion, recoding the lowest level since August 2009. Imports also decreased by 18.3% at the rate of \$

The higher profits achieved by investors in stock markets helped to attract more investments thereto, resulting in reducing China's economic growth rates in general, and the industrial production in particular. So, profits have also decreased. To remedy the new situation, the Chinese government has taken a decision to prevent every chairperson owning 5% of their company's shares from selling such shares until the lapse of six months. This decision has frozen a large quantity of shares. The decision has also prohibited issuing new shares. Hence, for these and other reasons, prices of shares have fallen down. And as a result of excessive offering of shares, and the investors' hastening to sell their shares, a state of horror spread over, and a tough competition at selling operations took place, finally leading to a sharp reduction in share prices, and the collapse of the Chinese stock markets. China's economy was ultimately exposed to around \$3.2 Trillion in losses.

On both the regional and global levels, observers understand very well that the world has become more connected than ever. And since the majority of investors, whether regional or global, own investments in different parts of the world, particularly in China, foreign investors directly followed suit as the Chinese investors started selling their shares, fearing a repetition of the 2008 global financial crisis. This resulted in the

China's stock markets were exposed, three weeks ago, to a huge loss, estimated by specialists at \$3.2 Trillion within 27 days. By simple comparisons, this loss represents ten times the debts of Greece, which amounted to \$325 Million, and is equivalent to the UK's GDP in 2014.

The Chinese Crisis, or the so-called Chinese Bubble, is ascribed mainly to the extravagant tendency of the Chinese investors and savers to buy securities and shares of stock, stimulated by the promise of China's president and the intent of the Chinese people to make China a super power, and to increase its GPD and individual income within a short span of time so as to become among the higher GPDs and incomes worldwide. Individual investors – many of them are new comers to the market- were, thus, allowed to engage in marginal trading (short buying by using borrowed funds) encouraged by the Chinese government, media, and various social networks. As such, over 90 million Chinese people -nearly equal to the population of Egypt were admitted to stock markets, two thirds of them have already had knowledge and sufficient expertise in financial markets and prices of shares and securities. This has, in turn, created additional demand for shares and securities, pushing up their prices in an unusual way.

Vision

Pioneer in the performance to build a competitiveness and sustainable economy.

Mission

To regulate, monitor, support and promote the economic activity in order to boost competitiveness, creativity and stimulate comprehensive and sustainable economic development, embracing transparency and mutual respect in the way we deal with our partners, and relying on qualified national cadres and efficient systems and techniques.

Done

Dr. Talib Al Hayaly Economic Expert

Studies & Statistics Department

Hayfa Shalank - Head of Studies & Researches Division

Athari Alshehhi - Economic Researcher

Aaesha Alayyan - Economic Researcher

Khawla Al-Mutawwa - Economic Researcher

Design By

Asma Ali Al kas



The Economic Crisis in China and Its Impact on the Gulf Region and Global Economies



Economic Studies Department Nov. 2015